

سواء في لبنان او في داخل الاراضي المحتلة. ولا بد من الاشارة الى القرار الهام الذي يعد نقطة انعطاف وهو الموافقة، لاول مرة، بمثل هذه الصراحة والوضوح، على عقد المؤتمر الدولي الذي يحضره الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مع بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بحضور م.ت.ف. وبقية الاطراف المعنية الاخرى(الاهرام، القاهرة، ١٩٨٥/٨/٢٤). واعتبر فاروق القدومي ان عقد المؤتمر، بالرغم من غياب البعض، كان نقطة تحول في العلاقات العربية. وان المؤتمر جاء لينقذ العمل العربي المشترك وليؤكد التضامن العربي وليدفع بالقضية الفلسطينية الى امام في المجالات الدولية، وليثبت ان م.ت.ف. تتمتع بمكانة سياسية مرموقة بين اعضاء الجامعة العربية (فلسطين الثورة، ١٩٨٥/٨/٢٤). وقال الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عن المؤتمر، ان نتيجته «كانت دعماً لقضيتنا ومساندة لاحتوتنا في المخيمات وتنادياً لتضامن اجماعي عربي، اكثر مما كنا ننتظر» (المصدر نفسه).

وفي اطار ردود الفعل على نتائج المؤتمر، صرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بأن البيان الختامي للقمة يثبت ان الهدف الرئيس من هذا الاجتماع كان تأمين غطاء عربي للاتفاق الفلسطيني - الاردني. ووصف الناطق البند المتعلق بالقضية الفلسطينية، بأنه يشكل خروجاً على القرارات التي اتخذت في القمم العربية السابقة (النهار، ١٩٨٥/٨/١٠). وكان نايف حواتمة، الامين العام للجبهة الديمقراطية، قد اكد بشأن موضوع القمة الطارئة «ان المطلوب، الآن، هو ترجمة وتحويل مشروع فاس الى قضية حيوية ويومية، على يد جامعة الدول العربية واللجنة السباعية، كقياس لجدية اي دولة عربية ازاء ازمة الشرق الاوسط، وليس بالبحث عن مشاريع جديدة او تغطية اتفاق عمان وتقديم التنازلات تلو التنازلات لواشنطن وتل ابيب» (الحرية، نيقوسيا، ١٩٨٥/٨/٣).

من جهته، ناقش التحالف الديمقراطي

عمان بحجة انه اتفاق ثنائي. وتردد ان «هذا الموقف نابع من حرص المنظمة على عدم زيادة الانقسامات الفلسطينية واثارة المزيد من الحساسيات مع بعض الاطراف وحفظ خط الرجعة مع هؤلاء. ولم يستبعد ان يكون هذا [التباين] توزيعاً للدوار بين الاردن والمنظمة قد اتفق عليه سلفاً» (المصدر نفسه).

وكشف فاروق القدومي، قبل اعلان البيان الختامي، ان ممثلي الدول العربية المشتركة في مؤتمر القمة الطارئة قد تمكنوا من تسوية الخلاف بشأن الاتفاق الفلسطيني - الاردني (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٨/٩). وجاء في البيان الختامي حول هذه المسألة ان المؤتمر «سجل بكل تقدير الشروح الإضافية التي قدمها الملك حسين وياسر عرفات عن انسجام خطة التحرك الاردنية - الفلسطينية مع مخطط فاس» (المصدر نفسه).

ومع صدور البيان الختامي (نصه في «وثائق» هذا العدد) للقمة الطارئة توالى ردود الفعل الفلسطينية بين مؤيدة ومعارضة. ووصف ياسر عرفات قرارات القمة بأنها كانت على جانب كبير من الاهمية «فقد تناولت الفتنة الطائفية في لبنان بوضوح كامل، وشارت، بصراحة، الى القوى التي تشعل نار هذه الفتنة... اضافة الى القرارات الاخرى، وفي مقدمتها تأكيد الدعم السياسي والاعلامي والعسكري والمالي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، واطرافها الى القرار الهام الذي نص على الالتزام العربي بالمؤتمر الدولي، باعتبار هذا المؤتمر الطريق السليم المؤدي الى الحل العادل والشامل» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٨/٢٢).

وفي حديث آخر، اشار عرفات الى ان اهمية هذه القمة «تكمن في كونها عقدت على الرغم من كل المحاولات الفاشلة التي جرت من قبل [كثير] من الاطراف العربية لعرقلة الاجماع العربي وجمع الشمل». ووصف قرارات القمة بأنها في منتهى الاهمية، وخاصة القرار الواضح بالنسبة لما اصطلح على تسميته بحرب المخيمات، ودعم الشعب الفلسطيني في محنته التي واجهها،